الفصل الثانى

الليبرالية الجديدة

(الرأسمالية المتوحشة فى صورتها الجديدة)

obeikandl.com

obeikandl.com

الليبرالية الجديدة
«الرأسمالية المتوحشة فى صورتها الجديدة »

ظل العالم يتمتع بالاستقرار الاقتصادى حتى جاءت حرب رمضان / 6أكتوبر1973م، فأدت إلى زلزال عسكرى ، واقتصادى، وسياسى على المستوى الإقليمى والدولى على السواء . لقد كانت المرة الأولى التى تواجه فيها إسرائيل هزيمة منكرة على أيدى القوات المسلحة المصرية، فهذه المعركة تمثل أول مواجهة حقيقية بين الجيش المصرى والجيش الإسرائيلى ، أثبت فيها الجندى المصرى أنه خير أجناد الأرض ، كما أخبر بذلك رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لقد أبهر الأداء المصرى العالم، وتغيرت كثير من النظريات العسكرية العالمية على ضوء نتائج حرب رمضان / أكتوبر 1973م .حينما استطاعت القوات المصرية عبور قناة السويس ، وتدمير خط بارليف المنيع ، وهذا فى حد ذاته معجزة عسكرية بكل المقاييس ، لا يتسع المقام هنا لتناول ذلك بالتفصيل .

أما من الناحية الاقتصادية ، فقد أدت حرب رمضان / أكتوبر 1973م إلى صدمة بترولية عالمية ، حيث استخدم العرب لأول مرة فى التاريخ "سلاح البترول" ضد الدول الغربية المؤيدة والمساندة لإسرائيل . أما الصدمة البترولية الثانية فكانت عام 1979م بسبب" قيام الثورة الإسلامية فى إيران وانتهاء حكم آل بهلوى ".

هاتان الصدمتان البتروليتان زلزلتا– بعنف– علاقات التبادل غير المتكافئ التى كانت تتسم بها علاقات الدول النامية المصدرة للبترول مع الدول المستوردة له . ولأول مرة فى التاريخ تستطيع الدول المصدرة للبترول إمساك زمام المبادرة فى تحديد أسعار البترول ورعاية مصالحها الخاصة من خلال منظمة " الأوبك " . وقد أدى ارتفاع أسعار البترول إلى وجود فوائض مالية ضخمة فى حوزة الدول المصدرة للبترول ، لكن الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة حَرَصت بتأييد من صُندوق النقد الدولى على إعادة (تدوير)هذه الفوائض المالية الضخمة فى أسواق النقد العالمية ، وإعادة ضخها عبر شبكة البنوك التجارية لتسوية العجز المتنامى الذى بدأ يظهر فى موازين مدفوعات الدول المستوردة للبترول .

لقد استغلت الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة ارتفاع أسعار البترول ، فقامت برفع أسعار منتجاتها ، فشهدت أسعار المواد الغذائية ، والوسيطة ، والسلع الرأسمالية ، والإنتاجية التى تستوردها دول العالم الثالث ارتفاعا فاحشا ، الأمر الذى خلق لها صعوبات مالية قاسية فى موازين المدفوعات ، مما دفع هذه الدول النامية إلى الاقتراض بأحجام كبيرة من أسواق النقد الدولية ، من هنا برزت أزمة المدينوية الخارجية للدول النامية فى الثمانينيات من القرن العشرين.

لقد حدث كل هذا فى ظل (ظاهرة التدويل) التى قادتها الشركات متعددة الجنسيات (دولية النشاط) فى مجال الإنتاج ، والتمويل والتسويق ، والتكنولوجيا .

أما داخل الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة ، فقد حدث: عدة ظواهر جديدة لم تكن هذه الدول تعرفها من قبل ، حيث بدأ معدل الربح فى الانخفاض ، وعلى الأخص فى الصناعات التحويلية ، وبالتالى حدث انخفاض فى معدل الاستثمار، وانخفاض فى معدلات نمو الإنتاجية ، وارتفاع فى الطاقات العاطلة ، وارتفاع فى معدل البطالة ، ومن ثَم ظهر كساد واضح انعكس فى هبوط معدلات النمو الاقتصادى ، حدث كل هذا فى ظل ظاهرة الارتفاع المستمر فى الأسعار ، وعرف العالم الرأسمالى المتقدم لأول مرة ظاهرة جديدة وهى ظاهرة "الكساد التضخمى" **"Stagflation"** .

أما فى الدول النامية ، وخاصة التى ترتبط ارتباطا كبيراً بالدول الرأسمالية الصناعية، بنوع من التبعية ، فقد ظهرت بها الأزمة فى شكل تدهور شديد فى حصيلة صادراتها من المواد الخام، وفى نفس الوقت ارتفاع كبير فى أسعار وارداتها ، الأمر الذى أدى إلى عجز متزايد فى موازين مدفوعاتها ، تم مواجهة هذا العجز عن طريق الاقتراض الخارجى المتزايد، وبأسعار فائدة باهظة ، فى نفس الوقت الذى كانت فيه أسواق النقد العالمية متخمة بأحجام هائلة من السيولة بعد(تدوير) الفوائض المالية البترولية ، وتضخم حجم النشاط فى السوق الأوروبى للدولار .

وكان من الطبيعى – والحالة هذه – أن يرتفع حجم خدمة ديون الدول النامية، ويلتهم الشطر الأعظم من حصيلة النقد الأجنبى ، الأمر الذى استدعى مزيداً من الاقتراض الخارجى والدخول فى الحلقة المفرغة للديون ، وقد أدى ذلك إلى صعوبات فى تمويل الاستيراد، وعجز فى موازين المدفوعات، وفى الموازنات العامة لتلك الدول ، وارتفاع شديد فى الأسعار، وتراكم فى حجم الطاقة العاطلة ،وانكماش معدلات الاستثمار وبُطْءٍ فى معدلات النمو، وارتفاع فى معدلات البطالة .

لقد حدث كل هذا فى الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية ، وعجزت النظريات الاقتصادية القائمة عن إيجاد الحلول للمشكلات المستجدة فى العالم، وخاصة النظرية الكينزية، والأمر الذى أدى إلى ظهور فلسفة اقتصادية جديدة تعلن الثورة المضادة على السياسات الاقتصاديات القائمة ، ومن ثم برزت المدرسة النيو كلاسيكية برافديها: المدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو) ، و مدرسة فكر اقتصاديات جانب العرض . وفيما يلى بيان لفكر كل من المدرسة النقدية ، ومدرسة جانب العرض :

أولاً : المدرسة النقدية :

تعتبر المدرسة النقدية أبرز التيارات المعاصرة للمدرسة النيو كلاسيكية ، وقد شنت هجوما عنيفا على النظرية الكينزية التى كانت تؤيد مبدأ تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى، لذلك أرجعت المدرسة النقدية كل الأزمات والمشكلات التى يعانى منها النظام الرأسمالى إلى تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى . وينطلق فكر المدرسة النقدية من أفكار "ميلتون فريدمان" وأنصاره، وأهم ملامح هذا الفكر يتمثل فى التركيز الشديد على النقود ، والسياسة النقدية . حيث يرى فريدمان أن السياسة النقدية من صنع بضعة أفراد يجلسون فى مقاعد القيادة فى البنوك المركزية ،ويخضعون لضغط الحكومات، ومن هنا يكمن الخطأ . ولهذا يرى فريدمان وأنصاره أن مشكلات الرأسمالية المعاصرة ، وخاصة التضخم والبطالة والركود ، ترجع فى المقام الأول إلى أخطاء السياسة النقدية ، وتدخل الدول فيها.

ومن هنا فإن الهدف الرئيسى للسياسة الاقتصادية فى نظر المدرسة النقدية يجب أن يتمثل فى مكافحة التضخم ، أى تحقيق الاستقرار النقدى فقط . ولن يتم ذلك إلا من خلال سياسة نقدية صارمة ، تؤدى إلى ضبط معدلات نمو كمية النقود ، بما يتناسب مع نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى ، ولتحقيق ذلك يجب العمل على :

1- وقف الأسباب الرئيسية لزيادة عرض النقود ، وأول هذه الأسباب هو عجز الموازنة العامة للدولة . ويرجع عجز الموازنة العامة للدولة إلى تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ، وزيادة إنفاقها الجارى بوجه عام ، والإنفاق فى المجالات الاجتماعية بوجه خاص ، مثل : الإنفاق على التعليم ، والصحة ، وإقامة المساكن المدعومة ، والضمان الاجتماعى ، والتأمين الصحى ، ودعم المواد الغذائية ، وغير ذلك . وكل أوجه الإنفاق هذه يتم تمويلها من خلال زيادة فى الضرائب على الدخل ، ومن خلال الإصدار النقدى ، ومن خلال زيادة الدين العام الداخلى .

2- الحد من الاستثمارات الحكومية ، وتصفية القطاع العام عن طريق سياسة الخصخصة، وذلك لأن القطاع العام أقل كفاءة من القطاع الخاص . والتخلص من القطاع العام يفتح الطريق أمام زيادة دور القطاع الخاص ، حيث إن القطاع الخاص أكثر كفاءة من الحكومة فى إدارة المشروعات الإنتاجية .

3- لما كان من غير الممكن القضاء على عجز الموازنة العامة للدولة مرة واحدة فى الأجل القصير ، فإنه يتعين أن تستهدف السياسة الاقتصادية تخفيض نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلى الاجتماعى بالتدريج . ويتم ذلك من خلال تحقيق خفض كبير فى الإنفاق الجارى وبالذات الموجه للضمان الاجتماعى والصحة والتعليم والإسكان والدعم والحاجات الجماعية ،إذ أن مثل هذا النوع من الإنفاق يمثل فى نظرهم تكلفة اجتماعية لا تؤدى إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية ولا تؤدى إلى زيادة معدل النمو .

4- بعد تخفيض الإنفاق العام الجارى ، يرفض أنصار المدرسة النقدية أن يمول الإنفاق المتبقى فى الموازنة العامة من خلال الإصدار النقدى ، ويرون أن السبيل الأمثل لذلك هو: القروض الحكومية عن طريق رفع سعر الفائدة . وفى هذا المجال يرى "ميلتون فريدمان" أن ارتفاع سعر الفائدة فى الأجل القصير أفضل بكثير من زيادة الضرائب ، وذلك لأن ارتفاع سعر الفائدة يعتبر سلاحا ناجحا للحد من الائتمان المصرفى ، وزيادة عرض النقود.

ثانياً : مدرسة فكر اقتصاديات جانب العرض :

مع انتشار أفكار المدرسة النيو كلاسيكية ، برز من داخلها تيار آخر، عرف تحت مصطلح" اقتصاديات جانب العرض " ، وهو تيار يتفق تماما مع المدرسة النقدية فى ضرورة الحد من تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ، وإطلاق العِنان لقوى السوق ، والقطاع الخاص ، وضبط معدلات عرض النقود .

ولعل أهم ما يميز أنصار اقتصاديات جانب العرض، وهو أنهم يرون أن المشكلة الرئيسة التى تواجه الرأسمالية هى كيفية إنعاش العرض الكلى (الإنتاج) . ويرجع ذلك إلى اعتقادهم بصحة قانون ساى للأسواق ، ذلك القانون الكلاسيكى الذى يرى أن العرض الكلى دائما يخلق الطلب الكلى المساوى له .

وبناء على ذلك إذا كان النظام الرأسمالى حاليا يعانى من وجود ركود وطاقات عاطلة وتراجع فى النمو الاقتصادى ، فإن الحل يكون من خلال العمل على زيادة الإنتاج أى العرض الكلى ، إذ أن الزيادة التى ستحدث فى الإنتاج سيصاحبها زيادة فى الناتج، أو الدخل

وتخلق طلبا مساويا للزيادة فى الإنتاج ، ومن ثَم يتحقق التوازن بين العرض الكلى، والطلب الكلى بطريقة آلية. وكل ما يحتاج إليه المستثمرون (القطاع الخاص) لزيادة الإنتاج (العرض الكلى) هو: الأموال، والحوافز، والأمان، والضمانات التى تدفعهم لزيادة الاستثمار، والإنتاج بعيداً عن تدخل الدولة أو رقابتها[1].

ومن هذا المنطلق، فإن أهم الأركان التى قامت عليها اقتصاديات جانب العرض هو الاهتمام الكبير بقضية تخفيض الضرائب ، إذ يرى أنصار اقتصاديات جانب العرض أنه فى ظل نظام ترتفع فيه الضرائب – وخاصة ضرائب الدخل، والثروة ،بسبب تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى، وحاجتها المستمرة للإيرادات لتمويل الإنفاق العام – فإن ذلك يؤدى إلى انخفاض رغبة الأفراد فى العمل، والادخار، والاستثمار. فما دام الأفراد يدركون أنه بعد وصول دخولهم وثرواتهم إلى مستوى معين، فإن أى زيادة فوق هذا المستوى سوف تخضع لقبضة الضرائب ، فإنهم يتقاعسون عن الوصول إلى هذا المستوى . وعليه فإنه لكى تحفز وتشجع الأفراد على العمل والادخار والاستثمار لابد من تخفيض ملموس وكبير فى معدلات ما تأخذه الدولة من ضرائب . ويرى أنصار اقتصاديات العرض، أنه لا خوف مطلقا من ذلك ، حيث يؤدى تخفيض معدلات الضرائب إلى زيادة الحصيلة الضريبية للدولة، وذلك لأن تخفيض معدلات الضرائب سيؤدى إلى تشجيع الأفراد على زيادة العمل والادخار والاستثمار ، الأمر الذى يؤدى إلى زيادة دخول الأفراد ومن ثَم إلى مزيد من الإيرادات الضريبية.

وتستند تلك الرؤية التى تدافع عن تخفيض معدلات الضرائب على دخول وثروات الأفراد إلى ما شاع فى الولايات المتحدة خلال فترة حكم الرئيس الأسبق "ريجان" حول " منحنى لافر " الذى يثبت من الناحية النظرية أنه من الممكن زيادة حصيلة الدولة من الضرائب، عن طريق تخفيض معدلات وأسعار الضريبة ، نظراً لما ينتج عن هذا التخفيض من زيادة فى حوافز العمل والإنتاج والاستثمار لدى الأفراد الأغنياء (رجال الأعمال) . وتقوم الفكرة الأساسية لمنحنى لافر، على أساس أنه كلما كان معدل الضريبة مرتفعا جدا، فإن ذلك يغرى الممولين بالتهرب منها ، بالإضافة إلى أن هذا المعدل المرتفع يثبط همم الأفراد على العمل والادخار والاستثمار، كل هذا يؤدى إلى هبوط النشاط الاقتصادى، وبالتالى تنخفض حصيلة الضرائب . أما إذا قامت الدولة بتخفيض معدل الضرائب فإن ذلك سيغرى الممولين

---

[1] سيد البواب ، عجز الموازنة العامة للدولة ، النظرية والصراع الفكرى للمذاهب الاقتصادية، ومناهج العلاج، الطبعة الأولى ، 2000م ، ص ص 108-115 .

بدفع ما عليهم من ضرائب ، وسوف يزداد الحافز لدى الأفراد على العمل والإنتاج والادخار والاستثمار ، مما يؤدى إلى انتعاش الاقتصاد، ويتزايد حجم الدخل والناتج ،والتوظف، وحركة المبيعات ، وبحسب هذا المنطق فإن المعدلات العالية والمرتفعة من الضرائب تقلل حصيلة الضرائب ، فى حين أن خفض معدلات الضرائب يؤدى إلى وفرة فى الحصيلة الضريبية .

ثالثا : الاقتصاد الأمريكى فى عهد الرئيس ريجان :

أدى ظهور المدرسة النيو كلاسيكية إلى ميلاد فكر اقتصادى جديد فى الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة ، هذا الفكر الاقتصادى الجديد عبارة عن توليفة من فكر المدرسة النقدية، وفكر أنصار اقتصاديات جانب العرض ، حيث نادى أنصار المدرسة النقدية بخفض العجز فى الموازنة العامة للدولة، وضبط معدلات نمو النقود وأبعاد الدولة عن التدخل فى النشاط الاقتصادى ، بينما نادى أنصار اقتصاديات جانب العرض بخفض الضرائب على دخول وثروات الأغنياء من أجل خلق الحافز على العمل والإنتاج والادخار والاستثمار .

هذه التوليفة من الفكر الاقتصادى الجديد هى التى قام على أساسها ما يسمى بالاقتصاد الريجانى (نسبة إلى الرئيس رونالد ريجان) خلال فترة حكمه للولايات المتحدة الأمريكية ،وخلال فترة رئاسة "مرجريت تاتشر" للوزراء فى بريطانيا .

وقد أدت هذه (التوليفة) إلى رسم ملامح سياسات اقتصاديات كلية تختلف اختلافا جوهريا عن السياسات التى اعتمدت عليها هذه الدول فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وتتمثل أهم ملامح هذه السياسات الجديدة فيما يلى :

1- تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة من خلال إجراء تخفيض كبير فى مجال الإنفاق الحكومى الموجه للضمان الاجتماعى ، والخدمات الاجتماعية ، ومن خلال زيادة أسعار الخدمات العامة.

2- إجراء تخفيض كبير فى الضرائب المفروضة على الدخول ، والثروات المرتفعة وأرباح الشركات ورءوس الأموال (الأغنياء).

3- تقييد معدلات نمو كمية النقود من خلال زيادة أسعار الفائدة ، وتقييد حجم الائتمان الممنوح للحكومات ، والمشروعات العامة.

4- الاعتماد على القطاع الخاص ، وقوى السوق .

5- خفض ما يسمى بالحجم الكبير للحكومة من خلال تقليل التوظيف الحكومى وتجميد الأجور ، ونقل كثير من الوظائف والمهام ، التى كانت تضطلع بها الحكومات المركزية إلى الحكومات المحلية .

6- بيع مشروعات القطاع العام ، ونقل كثير من الخدمات التى كانت تؤديها الحكومات والمشروعات العامة إلى القطاع الخاص ، مثل: خدمات التعليم، والصحة والإسكان، ومرافق المياه، والكهرباء ،والنقل .

وقد امتد نطاق تنفيذ هذه (التوليفة) من الفكر الاقتصادى الجديد إلى كل مراكز النظام الرأسمالى الصناعى دون مقاومة تذكر ، وذلك لأن السياسات الاقتصادية التى كانت مطبقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، حتى بداية السبعينات من القرن العشرين قد وصلت إلى قمة تناقضاتها ، حيث تزامن كل من بطالة متزايدة ، وتضخم شديد ، وركود اقتصادى، وهى تناقضات أصابت شرورها كافة طبقات المجتمع الرأسمالى من عمال، ورأسماليين، ومزارعين، وطبقة متوسطة . ومن هنا وجد أنصار المدرسة النقدية ، وأنصار اقتصاديات جانب العرض أرضيةً اجتماعية ملائمة وآذانا صاغية للأفكار الجديدة التى جاءوا بها . وعندما خرجت الجماهير للتصويت على برنامج الإنعاش الاقتصادى" لريجان " أو للسياسة الاقتصادية الجديدة "لمرجريت تاتشر" وغيرهما، كان يحدوها الأمل من أن تنتشلهم هذه الليبرالية الجديدة من المشكلات، والهموم التى يعانون منها ، وهو أمر تحقق بعضه ، ولم يتحقق البعض الآخر[1].

ومن المفيد جدا هنا أن نشير إلى الأثر العكسى لسياسة تخفيض معدلات الضرائب على دخول وثروات الأغنياء . حيث أكدت دراسة نشرت فى واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1999م ، وقد اتضح من هذه الدراسة اتساع الفجوة بين دخول الأغنياء – بعد خصم الضرائب ونسبتهم 10٪ من المجتمع الأمريكى – ودخول الفقراء- بعد خصم الضرائب ونسبتهم 20٪ من المجتمع الأمريكى – وهذه الفجوة اتسعت بصورة كبيرة – ومذهلة عما كان عليه الوضع فى نهاية السبعينيات من القرن العشرين لتسجل رقما قياسيا فى عام 1999م. وقد أشارت هذه الدراسة التى أجراها مركز واشنطن إلى أن متوسط الدخل الصافى للفرد من أغنياء الولايات المتحدة الأمريكية الذين يمثلون 10٪ من السكان أخذ يتضاعف منذ عام 1977م إلى أن وصل إلى 515 ألف دولار سنويا عام 1999م ، أما متوسط دخل الفرد الصافى لفقراء الولايات المتحدة الأمريكية ؛ الذين يمثلون 20٪ من

[1] سيد البواب ، المرجع السابق ، ص 112-113 .

السكان فقد وصل إلى 8.8 ألف دولار عام 1999م . وقد أوضحت الدراسة أن السبب وراء اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء فى الولايات المتحدة ، يرجع إلى أن عمليات خفض الضرائب فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينات جاءت لمصلحة الأغنياء على حساب الفقراء .

وقد استطاع أنصار النظرية النقدية احتلال مراكز هامة على المستويين :الأكاديمى والتطبيقى فى الدول الصناعية المتقدمة ، كالولايات المتحدة الأمريكية ، ودول أوربا الغربية واليابان . كذلك توغل أنصار هذه المدرسة فى المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولى، والبنك الدولى، وكذلك فى المؤسسات الإقليمية ، وأصبحت رؤية ، ووصفات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى برامج التثبيت ، والتكييف الهيكلى تنطلق ، وتنبثق فكريا من النظرية النقدية ، وتركز على الحد من تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ، وإطلاق يد القطاع الخاص وقوى السوق فى مختلف أوجه الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، وتخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة ، والعمل على توازنها بتخفيض النفقات العامة فى النواحى الاجتماعية المختلفة .

رابعاً : موقف المدرسة النيو كلاسيكية من الدول النامية :

من المعروف أن الموازنة العامة للدولة ، أصبحت تلعب دوراً هاما فى الدول النامية ، فهى من ناحية أداة رئيسة من الأدوات التى تعتمد عليها أنظمة الحكم الوطنية منذ استقلالها فى تحقيق برامج ، وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ومن ناحية أخرى تعتبر الموازنة العامة من أقوى الأدوات فى الدول النامية لإعادة توزيع الدخل القومى لصالح الطبقات الفقيرة . كما تعتبر الموازنة العامة الأداة الرئيسية لحماية حركات التحرر الوطنى من العدوان العسكرى الخارجى عن طريق الإنفاق العسكرى . هذا بالإضافة إلى الوظائف التقليدية المتعددة ، والمعروفة للموازنة العامة فى الدول النامية .

ونظراً لان كثيراً من الدول النامية تابعة من الناحية الفكرية والاقتصادية للدول الرأسمالية الصناعية ، بالإضافة إلى العلاقات العضوية بينهما ، فقد قام أنصار المدرسة النقدية بتشخيص المشكلة الاقتصادية فى الدول النامية ، واقترحوا أهم السياسات لمعالجة عجز الموازنة العامة فيها . وقد شخص الاقتصاديون النقديون المشكلة الاقتصادية ، فى معظم الدول النامية على النحو التالى [1] :

---

[1] لمزيد من التفاصيل أنظر : سيد البواب ، عجز الموازنة العامة للدولة ، النظرية والصراع الفكرى للمذاهب الاقتصادية، ومناهج العلاج ، الطبعة الأولى ، 2000م ، ص ص 100-122 .

" أدى نمو النفقات العامة الجارية ، والاستثمارية بمعدلات مرتفعة ومتزايدة إلى تزايد حجم الموارد التى تستقطعها الدولة من القطاع الخاص ، وبالتالى الحد من القدرة الاستثمارية للقطاع الخاص ، وتحجيم دوره فى العديد من الأنشطة الاقتصادية الهامة . كذلك تفاقم مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة ، ذلك الذى أدى بدوره إلى زيادة فى المعروض من النقود ، خاصة إذا ما تم تمويل جزء كبير من هذا العجز أو كله من خلال الإصدار النقدى الجديد ، ومن ثم زيادة فى تسارع معدلات التضخم والأسعار فى الدول النامية . ونتيجة لذلك ارتفع حجم المديونية الخارجية ، و الداخلية ، وانخفضت الصادرات، وارتفعت الواردات، ومن ثَم ارتفع عجز ميزان المدفوعات ، مما أدى إلى انخفاض سعر صرف العملة الوطنية ، وهربت رءوس الأموال الوطنية إلى الخارج وتوقف دخول رءوس الأموال الأجنبية إلى الدول النامية. وهكذا أدى تدخل الحكومات فى الدول النامية إلى حدوث العديد من الاختلالات الهيكلية الداخلية والخارجية ، فى اقتصاديات تلك الدول ". هذا هو تشخيص المدرسة النقدية للمشكلات الاقتصادية فى الدول النامية .

وفى ضوء هذا التشخيص للمشكلة الاقتصادية فى الدول النامية عارض الاقتصاديون النقديون بشدة توسع الإنفاق العام ، ونادَوا بضرورة تخفيض حجمه ، والعمل على خفض عجز الموازنة العامة للدولة .

أما فيما يتعلق بالسياسات التى يقترحها الاقتصاديون النقديون لعلاج عجز الموازنة العامة للدولة فى الدول النامية ، فإنها تتلخص فيما يلى :

1- خفض النفقات ذات الطابع الاجتماعى ، خاصة تلك التى تتعلق بدعم السلع والخدمات.

2- إلغاء الدعم المقدم إلى مؤسسات وشركات القطاع العام ، وترك المجال لقوى العرض والطلب لتحديد أسعار السلع والخدمات التى تتعامل فيها، والعمل على تصفية الشركات والمؤسسات الخاسرة والفاشلة ، هذا بالإضافة إلى خصخصة هذه الشركات والمؤسسات .

3- خفض نفقات الدفاع والأمن .

4- إيقاف التوظف فى الجهاز الحكومى ، والقطاع العام وتثبيت مستويات الأجور .

5- خفض النفقات الاستثمارية للحكومة، وتصفية وخصخصة شركات القطاع العام.

6- رفع رسوم الخدمات العامة، وأسعار خدمات المرافق العامة بما يتناسب مع تكلفتها.

7- توسيع القاعدة الضريبية خاصة ضريبة الاستهلاك أو المبيعات ، بالإضافة إلى إلغاء وترشيد الإعفاءات الضريبية أو الجمركية.

8- تطوير الإدارة الاقتصادية خاصة فى مجال السياسات والقرارات الاقتصادية، والرقابة المالية .

خامساً : صندوق النقد الدولى وعلاج المشكلات الاقتصادية فى الدول النامية :

عرفنا فيما سبق كيف تغلغل أنصار المدرسة النيو كلاسيكية فى المؤسسات الدولية، وخاصة صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى ، لذلك فإن وصفة صندوق النقد الدولى لعلاج المشكلات الاقتصادية فى الدول النامية ، جاءت نابعة من فكر المدرسة النيو كلاسيكية، بشقيها: المدرسة النقدية، ومدرسة اقتصاديات جانب العرض .

لذلك فإن أى دولة تلجأ إلى صندوق النقد الدولى طالبة منه مساندتها لحل مشكلاتها الاقتصادية ، فإن صندوق النقد الدولى لديه وصفه تتكون من شِقَّين أساسيين هما :

1- سياسات تقليل فجوة الموارد بالقطاع الخاص :

وهذه السياسات معناها مساندة وتشجيع القطاع الخاص ، بكل والوسائل ، لينطلق دوره الاقتصادى ، بحيث تتوفر له الموارد اللازمة للقيام بالاستثمارات المختلفة ؛ لذلك فإن هذه السياسات تهدف إلى زيادة الموارد المتاحة للقطاع الخاص عن طريق :

أ- تخفيض الضرائب على الدخول والإيرادات التى يحققها القطاع الخاص ، حتى يمكن زيادة صافى عوائده بعد أداء الضرائب ، اعتقادا من صندوق النقد الدولى أن هذا سيؤدى إلى زيادة الحوافز على الادخار ، والاستثمار ، وتطبيق التكنولوجيا الجديدة ، وانتقال الموارد من عمل ورأس مال إلى القطاعات الأكثر إنتاجية وهم رجال الأعمال .

ب- تقديم إعفاءات سخية من الضرائب المفروضة على الأرباح والدخول ، التى يحققها رأس المال الخاص المحلى والأجنبى من نشاطه فى المشروعات الجديدة ، حتى يمكن حفز المستثمرين على زيادة استثماراتهم ، وتشجيعهم على الاستثمار فى المجالات ذات الأولوية ، وبخاصة قطاع الصادرات .

جـ- تقديم تيسيرات جمركية محسوسة على الواردات الاستثمارية ، والوسيطة للمشروعات الاستثمارية الجديدة حتى يمكن خفض نفقات الإنتاج فيها ، وتحقيق معدلات مرتفعة من الأرباح والدخول .

د – منع الرقابة على الأسعار ، وإلغاء التدخل الحكومى فى مجال تسعير منتجات القطاع الخاص ، وترك قوى السوق لتحديد أسعار منتجات هذا القطاع .

هـ - زيادة سعر الفائدة على الودائع الادخارية ، حتى يمكن حفز القطاع العائلى على القيام بالادخار ، وإعفاء هذه الفوائد من الضرائب .

ومن وجهه نظر صندوق النقد الدولى أن هذه الإجراءات ستؤدى إلى خفض موارد الدولة الضريبية ، إلا أن هذا الخفض سيكون مؤقتا ، إذ أن من شأن هذه الإجراءات والحوافز أن تحدث طفرة سريعة فى النمو ، فترتفع الدخول ، وتخلق فرصا جديدة فى السوق المحلى ، مما يحفز المزيد من نمو الناتج ، وهذا بدوره يجلب عائدات ضريبية أكبر ، ويتيح للحكومات توسيع خدماتها العامة واستثمارتها فى الوقت الذى تبقى فيه أسعار الضرائب ونسبتها عند مستويات منخفضة نسبيا .

2- سياسات تقليل العجز فى الموازنة العامة للدولة :

يرى صندوق النقد الدولى ، أن عجز الموازنة العامة للدولة يمثل فائض طلب ، وذلك لأن الإنفاق العام بِشقّية : الجارى ، والاستثمارى ، جزء من الطلب الكلى القومى . لذلك فإن محاصرة هذا العجز تتطلب كبح نمو الإنفاق العام . وبناء على هذه الرؤية ، فإن صندوق النقد الدولى يلزم الدول النامية بتنفيذ مجموعة من السياسات هدفها : تخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة ، وتتمثل هذه السياسات فى :

أ- التخلص من الدعم الاقتصادى الذى تتحمله الدولة ، نتيجة لوجود وحدات إنتاجية فى القطاع العام تحقق خسائر ، لذلك يجب التخلص من هذه الوحدات، وبيعها للقطاع الخاص أو إدارتها على أسس اقتصادية وتجارية لكى تحقق ربحا .

ب- تخفيض الدعم الموجه للسلع التموينية والضرورية ، وفى هذا الشأن يوصى صندوق النقد الدولى بعدة أساليب : إما الإلغاء الكلى لهذا الدعم مرة واحدة ، من خلال زيادة أسعار هذه السلع لتتساوى مع تكلفتها . أما إذا حالت الأوضاع الاجتماعية والسياسية دون ذلك نتيجة الاضطرابات التى قد تنشأ فى حالة إلغاء الدعم فجأة ، فلا بأس من اتباع سياسة الخطوة خطوة ، ويكون ذلك من خلال الارتفاع التدريجى لأسعار هذه السلع،

بشرط أن تؤدى تلك الأساليب إلى تخفيض مستمر لنسبة الدعم السلعى إلى الإنفاق الكلى فى كل سنة من سنوات البرنامج .

جـ- تغيير سياسية الدولة تجاه التوظف ، ويكون ذلك من خلال رفع يد الدولة تدريجيا من الالتزام بتعيين الخريجين الجدد ، حتى يمكن إعادة سوق العمل لعلاقات العرض والطلب ، حتى لو أدى ذلك إلى زيادة معدلات البطالة فى السنوات الأولى من تنفيذ البرنامج .

د - خفض الأجور ، ووضع حد أقصى لها ، وتجميدها ، وإلغاء الوظائف الشاغرة ، أو الوظائف المؤقتة ، وفصل العمالة الزائدة عن الخدمة ، أو غير الأكفاء ، وإعادة النظر فى قضية الضمان الاجتماعى ، ورواتب التقاعد .

هـ - امتناع الدولة عن الدخول فى المجالات الاستثمارية ، التى يمكن للقطاع الخاص القيام بها ، وأن ينحصر دور الاستثمار العام فى المجالات المتعلقة ببناء البِنية الأساسية فقط .

و – رفع أسعار بعض الضرائب غير المباشرة ، والعمل على إدخال ضريبة المبيعات فى النظام الضريبى .

ز – زيادة أسعار مواد الطاقة ، وبخاصة مواد الطاقة التى تستخدم فى أغراض الاستهلاك العائلى ، ومساواتها بالأسعار العالمية لها ، وكذلك زيادة أسعار الخدمات العامة للحكومة مثل : خدمات النقل ، والمواصلات ، والاتصالات ، وخدمات التعليم، والصحة ، وغيرها .

س- بيع المشروعات المملوكة للدولة ، وذلك لتخفيف العبء المالى والإدارى عن عاتقها ، وهذا بالإضافة إلى تصفية المشروعات الاقتصادية غير الرابحة التى تملكها الدولة .

ح – وضع حدود عليا للائتمان المصرفى المسموح به للحكومة والقطاع العام خلال فترة البرنامج .

ى – ضرورة وضع حد أقصى لمجموع عجز الموازنة العامة للدولة ، ونسبته إلى الناتج المحلى الإجمالى .

تلك هى السياسات والإجراءات المالية والنقدية التى يطلبها صُندوق النقد الدولى من الدول النامية التى تلجأ إليه لحل مشكلاتها الاقتصادية ، وتحدد فى شكل أهداف كمية ورقمية محدده يتعين تحقيقها خلال فترة برنامج التثبيت ، وفى ضوء جدول زمنى معين . وفى حالة عدم تحقيقها ، يتم وقف حق الدولة فى الحصول على الموارد المالية المقررة فى البرنامج ،

ويرسل صندوق النقد الدولى بعثة كل ستة أشهر للتأكد من مطابقة الأداء ، مع ما ورد فى البرنامج الذى يصاغ فى شكل ما يسمى خطاب النوايا . [1]

سادسا : البنك الدولى وتطبيق سياسة الخصخصة فى الدول النامية :

عندما تلجأ أى دولة نامية إلى البنك الدولى من أجل حل مشكلاتها الاقتصادية ، فإن البنك الدولى يشترط أن توافق هذه الدولة أولا على ما يراه صُندوق النقد الدولى حتى يمكن للبنك الدولى أن يمنح هذه الدولة القروض التى تحتاج إليها .

وهذا يعنى التنسيق الفاعل بين البنك والصندوق ، فى التعامل مع الدول النامية ، حيث يوجد تنسيق كامل ودقيق ، بين برامج التثبيت لصندوق النقد الدولى ، وبرامج التكييف الهيكلى للبنك الدولى .

تتضمن برامج التكييف الهيكلى للبنك الدول ثلاثة محاور رئيسية هى : تحرير الأسعار، وحرية التجارة ، والتحول نحو التصدير ، ونقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص وهو ما يعرف بسياسة الخصخصة. وتعتبر الخصخصة أحد المكونات الهامة والأساسية لبرامج التكييف الهيكلي للبنك الدولي، وتتطلب هذه السياسة وضع برنامج وآليات خاصة، بدءا بمسح كامل لمشروعات القطاع العام ومشكلاته، وتصنيف هذه المشروعات حسب أوضاعها، ثم تحديد المشروعات المراد خصخصتها، ووضع أسس لتقييم الشركات المباعة وجدول زمني يحدد دفعات البيع، وإنشاء جهاز خاص يكون مسئولا عن برنامج الخصخصة، ويقدم البنك الدولي دعما ماليا وفنيا في هذا المجال.

يتعين لضمان نجاح برنامج الخصخصة أن تخلق الدولة مناخا مواتياً لإنعاش اقتصاديات السوق ، لتحرير الأسعار ، وفي مقدمتها سعر الصرف ، وسعر الفائدة ، والتجارة الخارجية ، وعودة إنعاش بورصة الأوراق المالية ، وأسواق رأس المال ، وغير ذلك من المتطلبات الرئيسية للتحرر الاقتصادي. كذلك يجب العمل على تغيير القوانين، والتشريعات المنظمة لشركات القطاع العام في الدولة حتى تؤديَ عملَها في ظل معطَيات وظروف جديدة تقوم على أسس الاقتصاد الحر ، وآليات السوق القائمة على المنافسة، وقوى الطلب والعرض .

لقد تطورت فلسفة البنك الدولي بشأن الخصخصة ، المراد تطبيقها في حالة البلاد المدينة كما يلي:

---

[1] لمزيد من التفاصيل انظر :

سيد البواب ، عجز الموازنة العامة للدولة ، المرجع السابق ، ص 139-145 .

أ – في بداية الأمر كانت هذه الفلسفة تعني تحقيق الكفاءة في إدارة وتشغيل المشروعات العامة ، والاعتماد على آليات السوق ، والتخلص من الاحتكار الحكومي البيروقراطي، وذلك عن طريق إدارة المشروعات العامة طبقا لعقود إدارة من قبل القطاع الخاص، على أن تحتفظ الدولة بملكيتها للمشروعات.

ب – تأجير وحدات الإنتاج التي يملكها القطاع العام إلى القطاع الخاص ، من خلال عقود خاصة ، وتحتفظ الدولة بملكيتها لهذه الوحدات، على أن يتم تقاسم الربح بين المستأجر والحكومة.

جـ– التصفية وبيع أصول المشروع،إذا كان المشروع فاشلا،وليس هناك أمَلٌ في إصلاحه.

د – السماح للقطاع الخاص المحلي والأجنبي ، بالمساهمة في المشروعات المشتركة.

هـ – السماح للقطاع الخاص ، بتنفيذ بعض الخدمات العامة كالصحة والتعليم ، والمرافق العامة، وذلك من خلال عقود تُبرِمها الحكومة مع القطاع الخاص ، لتولي تنفيذ هذه الخدمات.

و – التحول إلى الملكية الخاصة ، عن طريق بيع المشروعات العامة بكاملها إلى القطاع الخاص، وقد لوحظ أن هذا هو المراد تطبيقه بالنسبة لبرامج الخصخصة التي يقترحها البنك الدولي[1]

يرجع السبب في فلسفة البنك الدولي بشأن الخصخصة إلى ما يسمى "بتوافق واشنطن"، الذي تم صياغته عام 1989م بين كل من البنك الدولي، وصُندوق النقد الدولي ، والولايات المتحدة الأمريكية، وقد تم صياغة هذا "التوافق" – لينطبق على أي فترة تاريخية، وأي اقتصاد – بهدف التوصل بأسرع ما يمكن إلى تصفية أي هيئة ، أو تنظيم من جانب الدولة، والتحرير الأكمل بأسرع ما يمكن لكل الأسواق: "الثروات، رءوس الأموال، الخدمات، البراءات"، وفي النهاية يكون هناك حكم كوني بلا دولة، وسوق عالمي موحد ومنظم ذاتيا تماماً، وتتمثل أهم المبادئ الرئيسية لتوافق واشنطن فيما يلي:

(أ) من الضروري في كل بلد مَدِين البدءُ في إصلاح المالية العامة ، وفق معيارين: الأول: تخفيض العبء الضريبي على الدخول الأكثر ارتفاعا، لحفز الأغنياء على القيام باستثمار

---

(1) لمزيد من التفاصيل انظر :

سيد البواب ، عجز الموازنة العامة للدولة ، المرجع السابق ، ص 149 – 154 .

إنتاجي، والثاني : توسيع القاعدة الضريبية (بمعنى إلغاء الإعفاءات الضريبية عن الأفراد الأقل دخلاً من أجل زيادة الحصيلة الضريبية).

(ب) أسرع وأكمل تحرير ممكن للأسواق المالية.

(جـ) ضمان المساواة في المعاملة بين الاستثمارات الوطنية ، والاستثمارات الأجنبية من أجل زيادة مقدار هذه الأخيرة.

(ء) تصفية القطاع العام بقدر الإمكان، وخصخصة المنشآت التي تملكها الدولة ، أو هيئة شبيهة بالدولة.

(هـ) تعزيز حماية الملكية الخاصة.

(و) تشجيع تحرير المبادلات بأسرع الوسائل الممكنة بهدف تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 10٪ كل عام.

(ز) لما كانت التجارة الحرة تتقدم بواسطة الصادرات ، فينبغي في المقام الأول تشجيع تنمية القطاعات الاقتصادية القادرة على تصدير منتجاتها.

(ح) الحد من عجز الموازنة العامة.

(ط) خلق شفافية الأسواق: بمعنى أن تمتنع الدولة عن تقديم أى مِنَح ، أو معونات للشركات من أجل تخفيض أسعار السلع ، وعلى دول العالم الثالث التي تقدم دعما من أجل بقاء أسعار الأغذية منخفضة ، أن تتخلى عن هذه السياسة، أما عن نفقات الدولة ، فيجب أن تكون النفقات المخصصة لتعزيز مشروعات البِنية الأساسية – لها الأولوية على غيرها.

هذه المبادئ الأساسية لتوافق واشنطن صيغت بدقة متناهية لضبط ، وتنظيم العلاقة بين الشمال الغنى ، والجنوب الفقير ، وهذا الضبط يتطلب خلق آليات جديدة للسيطرة على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد النامية "نمط التخصص ، وتقسيم العمل، توزيع الدخل، دور الدولة، العلاقات الاقتصادية الخارجية، ضبط قوة العمل عند مستويات أجرية منخفضة".

وهذه الآليات الجديدة تتضمنها المشروطية المتقاطعة التي تنطوي عليها برامج التثبيت والتكييف الهيكلي، وهذه المشروطية المتقاطعة تمثل مشروعاً أمميّاً محكماً لرأس المال الدولي ، بهدف إخضاع الجنوب لشروط التراكم والتوسع الرأسمالي في الشمال، وهذا المشروع تروج له المنظمات الدولية(صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي) والشركات متعددة الجنسيات ،

والمستثمرين الأجانب ، على أنه سيمكّن دول العالم الثالث من التغلب على كل مشكلاتها الداخلية والخارجية ، لذلك يجب قبول هذا المشروع ، كما هو بدون أي تعديل، وفي حقيقة الأمر فإن هذا المشروع يعمل على إضعاف قوة الدولة ،وإبعادها عن التدخل في النشاط الاقتصادي، والاعتماد على آليات السوق ، والمراهنة على الدور القائد الذى سيلعبه القطاع الخاص (مع تصفية القطاع العام)، والانفتاح بقوة على الاقتصاد الرأسمالي العالمي، بل إن بعض الدراسات التي تصدر عن مراكز رسم السياسة والتفكير الاستراتيجي بعيد المدى تُبين أن هناك هدفاً استراتيجياً غير معلن في الوثائق المتداولة لبرامج التصحيح الهيكلي التي يعممها البنك الدولي، وهو تفكيك أوصال الدول النامية والسيطرة على قدراتها الاقتصادية[1].

بالإضافة إلى ما سبق ، فإن برامج التثبيت لصندوق النقد الدولى ، وبرامج تكييف الهيكلى للبنك الدولى تحتوى على ثلاث خصائص جوهرية ذات طبيعة سلبية على البعد الاجتماعى فى الدول النامية ، هذه الخصائص الثلاث هى :

(أ) الطبيعة الانكماشية لتلك البرامج .

(ب) الانحياز التام لعنصر رأس المال (طبقة رجال الأعمال) على حساب عنصر العمل (طبقة العمال) .

(ج) انكماش دور الدولة وضعف دورها فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وانعدام رقابة الحكومة على المؤسسات الاقتصادية ، وترك السوق ينظم نفسه بنفسه .

ومن الملاحظ أن برامج التثبيت والتكييف الهيكلى لِصُندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى ـ بما فيها برامج علاج عجز الموازنة العامة ـ تُؤدى جميعها إلى بعض الآثار السلبية على البعد الاجتماعى فى الدول النامية التى تطبقها . فهى تؤدى إلى زيادة حجم ، ومعدلات البطالة ، وتخفيض الأجور ، والدخول الحقيقية لقطاع عريض من الشعوب النامية ، حيث إن هذه

---

[1] لمزيد من التفاصيل :

- جون جراى ، الفجر الكاذب – أوهام الرأسمالية العالمية – المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ط 1 ، يناير 2000 ، ص 9 .
- جان زيجلر ، سادة العالم الجدد ، دار سطور للنشر ، القاهرة ، ط1 ، 2003 ، ص ص 65-68 .
- لستربيرسون وآخرون ، ماذا يجرى فى العالم الفقير – شركاء فى التنمية ، ترجمة إبراهيم نافع ، دار المعارف، القاهرة 1971 .
- رمزى زكى ، الليبرالية المتوحشة – ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ط1 ، ص ص 184-185 .
- رمزى زكى ، الليبرالية المستبدة – دراسة فى الآثار السياسية والاجتماعية لبرامج التكييف فى الدول النامية ، دار سينا للنشر ، القاهرة ، ط1 ، 1993 .

البرامج لم تعمل منذ بدايتها على معالجة مشكلة البطالة فى الدول النامية التى نفذت الاتفاقات مع الصندوق والبنك الدوليين ، ولكنها تمخضت عن سياسة تعمل على إيقاف التوظف ، والتشغيل ، وكبح نموه ، وزيادة أعداد العاطلين والمتعطلين ، وبالتالى زيادة أحجام ومعدلات البطالة فى تلك الدول عما كانت عليه من قبل ، وهى بطبيعتها كانت عالية وكبيرة!

كذلك عملت برامج التثبيت والتكييف الهيكلى على ازدياد درجة الحرمان البشرى فى إشباع حاجاته الأساسية فى الغذاء ، والتعليم ، والصحة ، والإسكان ، وغيرها ، نظرا لما أسفرت عنه هذه البرامج من سياسات تعمل على خفض النفقات ذات الطابع الاجتماعى فى الموازنة العامة للدول النامية ، وذلك لعلاج عجز الموازنة العامة فيها .

كذلك أدت برامج التثبيت والتكييف الهيكلى إلى تدهور أحوال محدودى الدخل والفقراء، إذ أدى تنفيذ هذه البرامج إلى تخفيض دعم الغذاء والمواد التموينية ، وارتفاع أسعار السلع والخدمات ، التى ينتجها القطاع العام ، كما ارتفعت أسعار الطاقة والنقل، والمواصلات ، وزادت الضرائب غير المباشرة كما زادت الرسوم على الخدمات العامة، وزدات أسعار المرافق العامة . . إلى غير ذلك للعمل على خفض عجز الموازنة العامة .

وقد أشارت التقارير الحديثة التى أصدرها البنك الدولى إلى أن هناك أكثر من مليار نسمة يعيشون على أقل من دولار واحد فى اليوم ، ونحو ثلاثة مليارات نسمة يعيشون على أقل من دولارين فى اليوم ، مشيرا إلى أنه منذ عام 1995 وحده قد توفى أكثر من تسعة ملايين طفل تقل أعمارهم عن خمس سنوات فى الدول النامية لأسباب يمكن تلافيها . كما زاد عدد الفقراء بالفعل بين أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات فى كل الدول النامية باستثناء منطقة جنوب شرق آسيا . ومن المعروف أن هذه الفترة هى التى ازداد فيها تطبيق وتنفيذ برامج التثبيت ، والتكييف الهيكلى للصندوق ، والبنك الدوليين فى الدول النامية.[1]

ولم يتوقف تأثير برامج التثبيت والتكييف الهيكلى على الطبقة الفقيرة منخفضة الدخل ، بل أثرت أيضا على الطبقة المتوسطة بصفة عامة ، والشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة بصفة خاصة و هوت بالكثير من أفرادها إلى حد الفقر أو ما دون هذا الحد . هذا على الرغم مما عرف عن هذه الطبقة الوسطى من أنها طبقة ديناميكية طموحة ذات إمكانات وقدرات متعددة كما أن معظم أفرادها على قدر كبير من التعليم والتأهيل المهنى ، وقد أسهم أفرادها بشكل واضح فى عمليات التغيير والتطوير فى كثير من مجالات العمل الاقتصادى ، والاجتماعى ، والسياسى ، فى العديد من دول العالم ، وأصبح ينظر إلى هذه الطبقة الوسطى

(1) سيد البواب ، عجز الموازنة العامة للدولة ، مرجع سابق ، ص ص 150 – 152 .

على أنها علامة إيجابية ، ورصيد هام للتطور ، وإنه بالقدر الذى تنمو ، وتتقدم به هـذه الطبقـة بالقدر الذى ينمو ويتطور به المجتمع . وقـد شـهدت الطبقـة الوسـطى انتعاشـا واضـحا فى مختلف دول العالم المتقدم ، والنامى على حد سواء ، فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية . غـير أن برامج التثبيت والتكييف الهيكلى للصُّندوق والبنـك الـدوليين قـد عَّرضـت هـذه الطبقـة لبعض الاهتـزازات الـشديدة ، وفقَـدَ الكثـيرُ مـن أفرادهـا الكثـيرَ مـن الحقـوق ، والمزايـا ، والضمانات ، التى اكتسبتها فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وهَوَى حالها وعلى الأخـص الشريحة الدنيا إلى الحضيض فى الدول النامية وعلى الأخص فى الـدول التـى طبقـت ونفـذت هذه البرامج . [1]

وهكذا استطاعت الدول الغربية الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الامريكيـة ، ومـن خلال صُندوق النقد الدولى والبنك الدولى، أن تحقق هدفها الاسـتراتيجى غـيرَ المعلـن وهـو إعادة السيطرة على اقتصاديات الدول النامية من خلال بـرامج التثبيـت والتكييـف الهـيكلى، تمهيدا لتحقيق السيطرة التامة على مقدرات الدول النامية وربطها بدول الشمال الغنـى برباط لا تستطيع الفَكاكَ منه ابداً تحت مسمى " الفضاءات الاقتصادية " وفيهـا تعيـد دول شـمال الكرة الأرضـية الرأسـمالية ، الـسيطرة عـلى دول جنـوب الكـرة الأرضـية . فـما هـى نظريـة الفضاءات الاقتصادية وما هى أهدافها ؟ هذا ما سنجيب عليـه فى الفـصل الثالـث مـن هـذا الكتاب .

[1] رمزى زكى ، وداعا للطبقة المتوسطة : تأملات فى الثورة الصناعية الثالثة والليبرالية الجديدة ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ص ص 75-163 .

openkandl.com